الاتحاد الأوروبي والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل: البرنامج النووي الإيراني إنموذجاً

***شهد حسن علي**

باحثة من العراق- سياسة دولية

* Shahadhassanali@gmail.com

ملخص :

يعد الاتحاد الأوروبي من أبرز وأهم التكتلات والمنظّمات الإقليمية الكبرى كونه يمتاز ببنية مؤسسية قوية، وكذا امتيازه بحسن تسييره للمهام، هذا ما جعله يبرز كأحد ابرز القوى العالمية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية على وجه التحديد، حيث ارتبطت العلاقات الأوروبية بمنطقة الشرق الأوسط بالمصالح الاقتصادية إذ يسعى إلى حماية هذه المصالح من التهديدات والتحديات التي تواجهها هذه المنطقة، إذ يسعى إلى إيجاد عالم أكثر أمنا فضلا عن دوره الفّعال في مجال إرساء الاستقرار وتحقيق السلم والأمن الدوليين، مما جعله يقوم بدعم عّدة معاهدات في مجال حظر وانتشار الأسلحة النووية، حيث بات الحد من انتشار الأسلحة النووية أكثر من ضرورة خاصة خلال الحرب الباردة واحتدام الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية، وخطورة الأسلحة التي كانت تمتلكها، ّمما أدى إلى إنشاء معاهدات هادفة إلى حظر ومنع الانتشار النووي وكذالك انضمام الاتحاد الأوروبي إلى المنظمات الدولية الرامية لحظر انتشار ومنع ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة حيث تبرز جهود الاتحاد الأوروبي في هذا المجال من خلال سعيه الدائم في حل وتسوية الملف النووي الإيراني بطرق سلمية، وذلك عن طريق القوة الناعمة وكذالك السماح لإيران باستخدام الطاقة النووية لكن لأغراض سلمية، فالاتحاد الأوروبي بسياسته الخارجية والأمنية المشتركة يهدف إلى إرساء الأمن والسلم الدوليين.

كلمات مفتاحية : أسلحة الدمار، البرنامج النووي، الاتحاد الأوربي.

The European Union and the proliferation of weapons of mass destruction: the Iranian nuclear program as a model

Shahd Hassan Ali
researcher from Iraq
PhD students at Al-Nahrain University / Department of International Politics

ABSTRACT

The European Union is considered to be one of the most prominent, important and major regional organizations unions. This is why it is the greatest political and economic power in particular. European relations with the Middle East have been linked to economic interests. It intends to protect those interests from threats and challenges in the region. It seeks to create a safer world in addition to its role in establishing stability and international peace and security. This has led to support several treaties in the prevention and proliferation of the nuclear weapons it which led to the establishment of nuclear non-proliferation treaties and the accession of the European Union to international organizations to prohibit and prevent the proliferation of mass destruction weapons, in particular nuclear weapons, in order to establish security and stability in the world and to defy the Middle East. The efforts of the European Union in this area are highlighted through its constant efforts to resolve the nuclear issue in a peaceful manner, through its soft power and by allowing Iran to use nuclear energy but for the most peaceful was purposes. The European Union's foreign and security policy is aimed at establishing international peace and security.

KEY WORDS: weapons of mass destruction, nuclear program, European Union.

المقدمة:

عند البحث في التحديات الدولية التي تواجة القوى الفاعلة في النظام السياسي الدولي لابد من تناول انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تعد تحديا ليس امام القوى الفاعلة في النظام الدولي فقط وانما امام العالم اجمع لما تحتويه هذه الأسلحة من اضرار مادية ليس لوقت وقوعها فقط وانما لفترات زمنية طويلة جدا فعلى سبيل المثال انّ الأرض التي يقع عليها انفجار نووي تصبح غير صالحة للزراعة ولا للعيش لانها أصبحت مشعة وغير صالحة للزراعة وهذا بالطبع هو ابسط النتائج التي تخرج عن الانفجار النووي.

باختصار، فإن اتخاذ حكومة لقرار خوض حرب نووية كبرى يعادل انتحار

الحضارة كما نعرفها. وفي وجود الأسلحة النووية الحديثة - التي تبلغ قوة بعضها ٢٠٠ ميجا طن حيث أصبح قيام حرب نووية هو السبيل الذي قد يبدأ به الزعماء السياسيون بضغطة زر ربما عن غير قصد) الانزلاق في هوة فناء البشرية) ينبغي أن يتضح جليًّا مما سبق أن المجتمع الدولي برمته لديه مصلحة جماعية في إعمال سياسات وتدابير أكثر فعالية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وللترويج لنزع السلاح العام الكامل ومن ضمن هذه القوى الدولية الاتحاد الأوروبي الذي يعد أحد المؤثرين في عملية الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتوضيح أهمية ودور القوى الدولية الفاعلة التي لها تاثير في عملية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومن بينها الاتحاد الأوروبي الذي يسعى الى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل لكن هذا المنع يأتي فقط في المناطق التي تعد مهمة وحيوية بالنسبة للاتحاد والدول الأعضاء ومن بينها إيران التي تعد احدى القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من كون انّ انتشار أسلحة الدمار الشامل تمثل احد اهم التحديات الدولية بالنسبة للقوى الدولية التي تحاول جاهدة للحد من انتشارها بمختلف المستويات وعليه ستكون الإشكالية على مجموعة تساؤلات هي: ماهي المساعي الدولية المبذولة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل؟ وماهو دور الاتحاد الأوروبي في هذه الجهود؟ وهل الاستراتيجية الأوروبية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل هي استراتيجية فاعلة؟ وماهي سياسة الاتحاد الأوروبي تجله انتشار أسلحة الدمار الشامل؟ وكيف تم التعامل مع البرنامج النووي الإيراني؟

فرضية الدراسة:

ومن إشكالية البحث تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان (الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي يحاول ان يثبت وجوده من خلال المشاركة الفعلية في القضايا الدولية المهمة ومن بينها الانتشار النووي والذي يعد البرنامج النووي الإيراني هو أفضل مجال للاتحاد الأوروبي لاثبات دوره وتطبيق استراتيجيته.

منهجية الدراسة:

تم تناول أكثر من منهج خلال الدراسة وهي المنهج التاريخي: والذي تم استخدامة من خلال تناول مجموعة من الاحداث التاريخية المهمهة للدراسة والمنهج الاستقرائي الذي يعتمد على دراسة الجزء للانتقال الى الكل من خلال دراسة تفاصيل الانتشار النووي والانطلاق الى النتائج النهائية

وتم تقسيم الدراسة على أربعة مطالب **المطلب الأول** : المساعي والجهود الدولية الذي تم البحث فيه عن مستوى الجهد الدولي للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل **والمطلب الثاني** : يوضح تطور دور الاتحاد الأوروبي في السعي للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل اما **المطلب الثالث** استراتيجية الاتحاد الأوروبي

للحد من انشار أسلحة الدمار الشامل وتوضح مدى فعاليتها وقدرتها على تحقيق هذا الغرض **والمطلب الرابع** سياسة الاتحاد الأوروبي والبرنامج النووي الإيراني الذي يوضح مدى فعاليةهذه السياسة وهل هي فاعلة في البرنامج النووي الإيراني ؟ والانتهاء بالخاتمة.

المطلب الأول: المساعي والجهود الدولية

عند البحث في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ينبغي توضيح انه ثمة نوعان أساسيان للانتشار: الرأسي، وفيه تزيد الدول الحائزة للأسلحة النووية ترسانتها النووية الخاصة وربما ترسانات حلفائها أيضًا بتطوير أسلحة نووية وناقلات للأسلحة النووية أكثر قوة ودقة من خلال البحث والتطوير والأفقي: وفيه يحصل عدد متزايد من الدول على أسلحة نووية على الرغم من الجهود حسنة النية التي بذلها مبتكرو نظام معاهدة عدم الانتشار النووي وأولئك المسؤولون حاليًّا عن تفعيله، فما زال النوعان من الانتشار مستمرَّيْن.

وكانت هناك جهود دولية واسعة للحد من انتشار الأسلحة النووية وسيتم توضيحها بصورة مختصرة في بداية الأمر فى تموز من عام 1957 اقترحت الحكومة الامريكية على لجنة الطاقة الذرية التابعة للامم المتحدة خطة باروخ التى وافقت من خلالها الولايات المتحدة على ازالة الاسلحة النووية كافة شريطة ان تتعهد الدول الاخرى بعدم انتاجها ودعم اقامة نظام للتفتيش والعقوبات. وفي تموز من عام 1957 تأسست الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقرار بالاجماع من الامم المتحدة، وتهدف الوكالة الى التفتيش على المنشآت النووية الحالية وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية وقد انضمت 150 دولة لعضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى نهاية يونيو. واصبحت الصين دولة عضوا فى عام عام 1984.[1]وفى اب عام 1963 وقع الاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية لابطاء سباق التسلح ووقف الانتشار المكثف لتساقط الغبار النووى فى الجو الا انّ المعاهدة استثنت التجارب النووية تحت الارض فتركتها دون تحديد.

وفي تموز من عام 1957 تأسست الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقرار بالاجماع من الامم المتحدة

وفى تموز 1968 افتتحت معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية للتوقيع عليها وفى الوقت الحالى يوجد 189 دولة وقعت عليها. وتدعو المعاهدة الدول الى نزع عام وشامل للسلاح النووى والى الاستخدام السلمي للطاقة النووية للاغراض المدنية.[2] اذ يذكر انّ سولت 1 وسولت 2 وقعتا للحد من نمو الترسانتين الامريكية والسوفيتية وتخفيف العبء الاقتصادى لسباق التسلح. وحددت معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية عدد انظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية المستخدمة فى المجالات الدفاعية ضد الصواريخ ذات الـرؤوس النووية. ومنذ منتصف فترة السبعينات انصب التركيز الاساسى لجهود منع الانتشار على زيادة الحد من المواد الانشطارية خاصة ذات التخصيب العالى لليورانيوم والبلوتونيوم.

(1) https//www.wikipidea.org/ nuclear weapons

(2) جامعة منيسوتا , مكتبة حقوق الانسان , معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية 2021/6/13 http://hrlibrary.umn.edu/arabic/TNPNW.html

وفى عام 1975 اجتمعت سبع دول فى لندن فى سلسلة من المحادثات وتم تأسيس مجموعة الموردين النوويين. من اجل مهمة مشابهة لتلك الخاصة بلجنة زانجير وهو جهاز متعدد الجنسيات معنى بتخفيض انتشار الاسلحة النووية عن طريق الحد من تصدير واعادة نقل المواد التى على مستوى الاسلحة النووية، وقد انضمت الصين الى المجموعة عام 2004. وفى عام 1987 تم التوصل الى معاهدة القوى النووية متوسطة المدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وقد خفضت عدد الصواريخ النووية والصواريخ الباليستية التقليدية الأرضية وتم السماح باجراء تفتيش من الناحيتين.

وفى عام 1991 و 1993 تم التوقيع على معاهدتى خفض الاسلحة الاستراتيجية 1و 2 المعروفتين باسم ستارت 1 وستارت 2 على التوالي.

وفـى عـام 1991 و 1993 تـم التوقيع على معاهدتى خفض الاسلحة الاستراتيجية 1و 2 المعروفتين باسم ستارت 1 وستارت 2 على التوالي. ولـم يتم تفعيل معاهدة ستارت اثنين على الاطـلاق. وفـى 2002 وقعت الـولايـات المتحدة وروسيا معاهدة موسكو التى تنص على انّ تخفض كلتا الدولتين رؤوسهما النووية بمقدار الثلثين فى غضون عشرة اعـوام. وتم التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فى عام 1996 إلا انَّها لم تصبح سارية المفعول بعد. وهي معاهدة دولية وقعت عليها 181 دولة تحظر كافة التفجيرات النووية فى كل البيئات.

ولكن ابرز المعاهدات الدولية للحد من أسلحة الدمارالشامل هي معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويةTreaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons والمعروفة اختصاراً (NPT)) وهي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة، لتعزيز التعاون حول الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتهدف بشكل ابعد إلى نزع الاسلحة النووية ونزع الاسلحة العام والكامل. تم التفاوض على المعاهدة بين عامي 1965 و 1968 من قبل لجنة مؤلفة من ثماني عشرة دولة برعاية من الأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية[3].

(3) سعد حقي توفيق , الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة , دار زهران للنشر والتوزيع , عمان – الأردن , 2008 , ص ص 190 – 200

تم إتاحة المعاهدة للتوقيع عليها عام 1968 ودخلت حيز التنفيذ في 1970 بعد خمسة وعشرين عاماً اجتمع أعضاء المعاهدة، كما تنص عليه المعاهدة، واتفقوا على تمديدها إلى ما لا نهاية ضمت هذه المعاهدة أكبر عدد من الدول مقارنة مع باقي المعاهدات الخاصة بالحد من أو نزع الأسلحة الاخرى مما يؤكد على أهمية هذه المعاهدة في آب 2016 وقع على المعاهدة 191 دولة على الرغم من أن كوريا الشمالية التي وقعت على المعاهدة عام 1985 إلى أنها لم تلتزم بها، وأعلنت انسحابها من المعاهدة في 2003 أربعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم توافق أبداً على المعاهدة ثلاثة منهم تمتلك أسلحة نووية وهي الهند وباكستان وإسرائيل فضلا عن جنوب

ابرز المعاهدات الدولية للحد من أسلحة الدمارالشامل هي معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

السودان المنضمة إلى الأمم المتحدة عام 2011 ولم تنضم إلى المعاهدة. تعترف المعاهدة بوجود خمس دول نووية قامت ببناء واختبار أجهزة انفجارات نووية قبل 1 كانون الثاني 1967 وهي الولايات المتحدة، روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا والصين. هناك ثلاث دول أخرى تم تأكيد حيازتها للأسلحة النووية وهي الهند وباكستان وكوريا الشمالية حيث أعلنت هذه الدول حيازتها للأسلحة النووية وأنها قامت باختبار هذه الأسلحة، بينما إسرائيل تتعمد الغموض بما يخص وضح الأسلحة النووية من جانبها .[4]

(4) نفس المصدر السابق

غالباً ما يُنظر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أساس صفقة مركزية: ((الدول غير النووية المنضوية ضمن المعاهدة توافق على أنها لن تقوم بامتلاك أسلحة نووية بالمقابل ستقوم الدول النووية بمشاركة الفوائد السلمية للتقنية النووية وسوف تتابع نزع الأسلحة النووية الذي يهدف إلى القضاء على ترسانتها النووية)) [5]

(5) معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية , سلسة وقائع التابعة للأمم المتحدة , نيويورك , 1985 , المادة الثالثة

انَّ المعاهدة تتسم بطبيعتها بالتمييز وتتهم بعض البلدان النامية الدول المتقدمة باستخدام نظام عدم الانتشار للحفاظ على احتكارها للتكنلوجيا النووية المتقدمة

عند تقديم معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، كان من المتوقع ظهور 25-30 دولة تمتلك الأسلحة النووية خلال 20 سنة. بالمقابل بعد أربعين عاماً فقط خمس دول لم توقع على المعاهدة منها فقط أربع دول يعتقد بأنها تمتلك أسلحة نووية تم تبني عدة معايير إضافية لتقوية المعاهدة وتوسيع نظام الحد من الأسلحة النووية وجعل حصول الدول على الإمكانيات لتطوير الأسلحة النووية أصعب، بما في ذلك ضوابط تصدير مجموعة الموردين النوويين وتدابير التحقق المعززة للبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولكن هناك الكثير من الانتقادات تدور حول هذه المعاهدة منها [6].

(6) بول ويكلينسن , العلاقات الدولية مقدمة قصير جدا , ترجمة لبنى عماد تركي , مصدر سبق ذكره , ص ص 128- 130

- انَّ المعاهدة تتسم بطبيعتها بالتمييز وتتهم بعض البلدان النامية الدول المتقدمة باستخدام نظام عدم الانتشار للحفاظ على احتكارها للتكنلوجيا النووية المتقدمة. وتدعو هذه البلدان الى وصول حر غير مقيد الى تلك التكنلوجيا دون اعتبار في الغالب ضمان عدم انتشار الاسلحة النووية وبصرف النظر عن احتياجاتها الحقيقية ذاتها، وخاصة الاتفاق بشأن ضوابط نقل المواد النووية.
- انَّ المعاهدة تحرم على الدول الاطراف فيها وغير الحائزة على الأسلحة النووية تصنيع اي جهاز تفجير نووي آخر او انْ تلتمس أو تتلقى ايَّ مساعدة من الدول الحائزة على الاسلحة النووية لصنع المتفجرات النووية او اي جهاز تفجير نووي آخر, بل وقد يكون لها الحق في الابقاء على ما لديها. ولا تشير كذلك الى تحريم نشر الاسلحة النووية على أراضي دولة غير حائزة لاسلحة نووية، أو العبور فوق اجوائها او تحريكها من موقع لاخر في تلك الدولة. وليس بالضرورة انْ تكون الدولة خالية تماما من الأسلحة النووية (كأسرائيل والهند وباكستان) وبمعنى آخر فقد كانت المعاهدة تُعد وسيلة لمنع الدول الصناعية الكبرى عن بناء الاسلحة النووية أما الأن فانها تعتبر وسيلة لاحتفاظ الدول

الحائزة لاسلحة نووية بما لديها من تكنلوجيا نووية، بينما يمنع الفئة الآخرى من الدول من تطوير مثل تلك التكنلوجيا ونشرها خاصة في الدول النامية

- استمرار سباق التسلح وعدم تخلي الدول الكبرى عن ترسانة أسلحتها بل وأصبحت المعاهدة ضمانه للحفاظ على ترسانة الدول الكبرى
- نظام الضمانات ضعيف جدا في المعاهدة ولا يوجد هناك جزاءات في حال الاستخدام الفعلي للسلاح النووي

اما احدث المساعي الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحةّ الدمار الشامل هي معاهدة حظر الأسلحة النووية Treaty on pro-hibition of nuclear weapons وتُختصر إلى (TPNW) وهي أول اتفاقية دولية للإلزام القانوني بحظر الأسلحة النووية على نحو شامل، بهدف المُضي نحو القضاء التام على هذه الأسلحة. مُررت هذه المعاهدة يوم 7 تموز عام 2017 وتحتاج هذه المعاهدة توقيع وتصديق 50 دولةً على الأقل حتى تُطبق وبحلول يوم 23 يناير عام 2020، صدقت 35 دولةً على هذه المعاهدة. وتمنع هذه المعاهدة الدول المُصدِّقة عليها من (تطوير، واختبار، وإنتاج، وتخزين، وإقامة، ونقل، واستخدام، والتهديد باستخدام الأسلحة النووية، فضلاً عن حظر المساعدة والتشجيع على هذه الأنشطة المحظورة) وتعطي هذه المعاهدة الدول المُصدِّقة عليها، والمالكة للأسلحة النووية، إطارًا زمنيًا محددًا لإجراء المفاوضات التي ستؤول إلى قضاء مُحقَّق، وبلا رجعة، على برنامج الأسلحة النووية[7].

كانت المعاهدة تُعد وسيلة لمنع الدول الصناعية الكبرى عن بناء الاسلحة النووية أما الأن فانها تعتبر وسيلة لاحتفاظ الدول الحائزة لاسلحة نووية

(7) اللجنة الدولية للصليب الأحمر , 24 / 4 / 2018
https://www.icrc.org/ar/document/2017-treaty-prohibition-nuclear-weapons

بدأت المفاوضات على هذه المعاهدة بالأمم المتحدة في آذار عام 2017، طبقًا لتفويض رسمي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام 2016، واستمرت هذه المفاوضات بين 15 حزيران وحتى 7 تموز عام 2017 وعند التصويت على نص هذه المعاهدة، صوتت 122 دولةً لصالحها، وصوتت دولة واحد ضدها دولة هولندا وامتنعت دولة آخرى عن التصويت جمهورية سنغافورة. لم تصوت 69 دولةً على هذه المعاهدة، ومن بينهم جميع الدول المالكة للأسلحة النووية وجميع أعضاء حلف شمال الأطلسي الناتو باستثناء هولندا. ستشكل معاهدة حظر الأسلحة النووية، طبقًا لما يتصوره مؤيدوها، «التزامًا سياسيًا واضحًا» لتحقيق عالم خال من السلاح النووي والحفاظ عليه. ومع ذلك، فبخلاف اتفاقية الأسلحة النووية، لَم يكن مقصودًا أن تضم هذه المعاهدة كافة الوسائل القانونية والتقنية المطلوبة حتى تحقق القضاء على الأسلحة النووية وستكون بنود هذه المعاهدة مادةً للمفاوضات اللاحقة، لتسمح بالتوصل إلى اتفاقية مبدئية بشكل سريع نسبيًا، دون الحاجة إلى اشتراك الدول المالكة للأسلحة النووية إذا استلزم

كانت المعاهدة تُعد وسيلة لمنع الدول الصناعية الكبرى عن بناء الاسلحة النووية أما الأن فانها تعتبر وسيلة لاحتفاظ الدول الحائزة لاسلحة نووية

الأمر[8]

يؤمن مؤيدوا هذه المعاهدة أنها ستؤدي إلى الحد من الأسلحة النووية، وستعمل باعتبارها عاملاً حافزا للقضاء عليها التي تعهد نحو ثلثي دول العالم على العمل معًا «لغلق هذه الفجوة القانونية» الموجودة عند النظام الدولي القائم الذي يحكم الأسلحة النووية وترى هذه الدول أن معاهدة حظر السلاح النووي هي الخيار الوحيد لتحقيق هذا الهدف

وفي 22 كانون الثاني 2021، دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز التنفيذ وكان قد تمَّ تبنيها من قبل 122 دولة في الولايات المتحدة عام 2017، ووقَّعت عليها حتى الآن 86 دولة، وصادقت عليها 51 دولة من بين هذه الدول

قد حظيت هذه المبادرة الصادرة عن المجتمع المدني والحائزة على جائزة نوبل للسلام بدعم الأغلبية الساحقة من الدول، باستثناء تلك التي تمتلك أسلحة نووية وحلفائها. وبالتالي، أشارت بعض الأصوات المنتقدة إلى أنَّ المعاهدة الجديدة لن يكون لها أي تأثير على نزع الأسلحة النووية. وفي جميع الأحوال، ينبغي تقييم ما إذا كان حظر الأسلحة النووية سيُسهم في تعزيز القضاء عليها وكيف؟

انَّ انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل أحد أهم التحديات الأمنية ولعل التحدي الرئيسي الذي يقف امام عملية إدارة انتشار هذه الأسلحة هو مستوى الضغوط التي تواجهها المعاهدات الدولية

كانت معظم الـدول قد أعربت عن فرحها وارتياحها لتبنّي معاهدة حظر الأسلحة النوويةرابط خارجي (يُشار إليها اختصارا بـ TPNW) في عام 2017. في حين اقتصرت (ردة فعل) الدول التي تمتلك الأسلحة النووية على الصمت أو الإعراب عن استيائها من هذه المعاهدة. وجاءت هذه المعاهدة كثمرة للمؤتمرات الدولية حول العواقب الإنسانية لكل تفجير نووي وللمحادثات التي استمرت أسابيع عدة في جنيف. وكانت معظم الدول التي لديها أسلحة نووية قد قاطعت هذه الاجتماعات وعارضت المفاوضات التي جرت في نيويورك[9].

وفي هذا المجال يمكن القول انَّ انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل أحد أهم التحديات الأمنية ولعل التحدي الرئيسي الذي يقف امام عملية إدارة انتشار هذه الأسلحة هو مستوى الضغوط التي تواجهها المعاهدات الدولية الرئيسية الهادفة الى وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل فعلى سبيل المثال تواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حضر الأسلحة البيولوجية والسامة واتفاقية حضر الأسلحة الكيميائية طائفة واسعة من الضغوطات الداخلية والخارجية التي تعرقل مهمة إقامة نظام عالمي لمنع الانتشار

المطلب الثاني: تطور دور الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي في مجال عدم الانتشار النووي:

وفي مايخص دور الاتحاد الأوروبي في هذا المجال وباعتبار الاتحاد فاعلا دوليا مؤثراً في معظم القضايا الدولية المهمة حيث لم يكن الاتحاد الأوروبي عبر مختلف أطوار تطوره كفاعل دولي بمعزل عن الاهتمام بتلك القضية لاسيما في ظل

(8) الوكالة الدولية للطاقة الذرية , https://www.iaea.org/ar/almawadie/mueahadat-edm-alaintishar

(9) مارك فينو , الوحدة الدولية التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون السويسرية 2021/6/12 https://www.swissinfo.ch/ara/% -/46314566

رغبته للعب دور فاعل فيها لاعتبارات تتعلق بأمنه ومكانته علي الساحة الدولية.

وجدت الأسس القانونية والسياسية لعدم الانتشار النووي منذ الأيام الأولى للجماعة الأوروبية

وقد وجدت الأسس القانونية والسياسية لعدم الانتشار النووي منذ الأيام الأولى للجماعة الأوروبية، من خلال الاتفاقية الأوروبية للطاقة الذرية عام 1957 ، والتي هدفت في المقام الأول إلى تعزيز تطوير الطاقة النووية ولكنها احتوت أيضا على نظام متقدم نسبيا من ضمانات وضوابط التصدير، الأمر الذي منحها دورا واضحا في مجال عدم الانتشار، إلا أن نطاق عملها كان محدداً للغاية في المجال المدني وذلك نظرا لأن الاتفاقية اعفت جميع السلع المتصلة بالأمن القومي من لوائح الجماعة [10] وبدأ دور الجماعة الأوروبية في مجال عدم الانتشار في التبلور خلال ثمانينات القرن الماضي، عندما قرر المجلس الأوروبي انشاء مجموعة عمل بشأن المسائل النووية في سياق التعاون السياسي الأوروبي (EPC) عام 1981 وأصدر وزراء خارجية الدول الأعضاء العشر بالجماعة الأوروبية أنذاك اتفاق بشأن المبادئ التوجيهية لسياسة الصادرات النووية.

(10) سليمان حسين الوادعي , الأطراف الأوروبية والاتفاق والاتفاق النووي مع ايران : تراجع الأهمية واحتمالات المستقبل , المعهد الدولي للدراسات , الرياض , 2020 , ص ص 6- 10 .

وفي بداية التسعينات، ومع تراجع فرنسا عن معارضتها التقليدية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) وانضمامها إليها عام 1991، أصبح بالامكان تفعيل سياسة الجماعة الأوروبية بشأن عدم الانتشار، وبدأت أهداف عدم الانتشار تذكر في أعلى مستوى في هياكلها، مع إصدار المجلس الأوروبي أول بياناته حول منع انتشار الأسلحة النووية في قمتي دبلن ولوكسمبورج عامي 1990 و 1991. كما وصل التكامل الأوروبي إلى الحالة التي شعرت الدول الأعضاء فيها أنها مستعدة للشروع في إقامة تنسيق أوثق للسياسات الخارجية، فقد أحدثت معاهدة ماستريخت 1992 المنشأة الاتحاد الأوروبي نقلة نوعية في تنسيق السياسة الخارجية عبر استحداث السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، والتي ساعد تعزيز أدواتها وآلياتها إلى حد كبير على تطوير دور الاتحاد في مجال عدم الانتشار [11]

وبدأت أهداف عدم الانتشار تذكر في أعلى مستوى في هياكلها، مع إصدار المجلس الأوروبي أول بياناته حول منع انتشار الأسلحة النووية

(11) صادق النابلسي , زياد ناصر الدين , الاقتصاد المقاوم ايران من صناعة الاباريق الى تقنية النانو , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , بيروت / لبنان , 2020 , ص ص 41- 43

خلال عقد التسعينات برزت مبادرات هامة للاتحاد الاوروبي في مجال عدم الانتشار النووي:

- حملة الاتحاد الأوروبي للتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار النووي (NPT) الذي جرى عام 1995، والذي بموجبه أصبحت جميع الدول التي تمتلك برامج نووية مهمة منضمة الى معاهدة عدم الانتشار أو الى إحدي المعاهدات الإقليمية التي تحظر انتشار الأسلحة النووية فيما عدا ثلاث دول وهي (إسرائيل والهند وباكستان).[12]
- التحرك المشترك " Joint Action" بشأن مشاركة الاتحاد الأوروبي في منظمة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية (كيدو) عام 1995 وذلك بالاستناد الى الاتفاقية الأوروبية للطاقة الذرية. وقد شكل سابقة لتمكين مشاركة أكثر

(12) سليمان حسين الوادعي , الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع ايران , مصدر سبق ذكره

نشاطا من قبل الاتحاد الأوروبي في قضايا عدم الانتشار في جميع أنحاء العالم، كما أظهر تعاونا غير مسبوق وتنسيقا للعمل المشترك بين المفوضية الأوروبية والمجلس والبرلمان الأوروبيين بغية تبسيط مواقفهم بشأن تلك القضية الهامة والشائكة .

- التحرك المشترك بشأن تعزيز الشفافية في ضوابط التصدير في المجال النووي عام 1997، وكان أكثر أهمية سياسيا من سابقه كونه يهدف إلى زيادة الشرعية والطابع الدائم للنظم الرقابة على الصادرات، وهو عنصر هام لبناء الثقة بين البلدان المصدرة للتكنولوجيا النووية والبلدان التي تشتريها.[13]

(13) ديفد فيشر , الضمانات النووية الخطوة الأولى , مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية 49/1 , أيلول 2007 , ص 7

أن التقدم نحو المعايير المشتركة والعمل المشترك فيما يتعلق بمكافحة الانتشار النووي كان ذو تأثير محدود للغاية في مواجهة الأزمات الحقيقية

وتجدر الإشارة هنا الى أن التقدم نحو المعايير المشتركة والعمل المشترك فيما يتعلق بمكافحة الانتشار النووي كان ذو تأثير محدود للغاية في مواجهة الأزمات الحقيقية، وأبرز مثال على ذلك، أنه مع نشوب الأزمة النووية بين الهند وباكستان عام 1998، جاء رد فعل الاتحاد الأوروبي ضعيفا للغاية نظرا للانقسامات بين الدول الأعضاء بشأن التعامل مع الأزمة، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الجهود الدبلوماسية لاحتوائها. وشكل الحد من المخاطر النووية في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق – سواء كانت مدنية أو عسكرية – ساحة رئيسية للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لمكافحة الانتشار، ويرجع ذلك إلي أن هذه الأراض تقع في الجوار المباشر للدول الأعضاء، وهي مصدر رئيسي محتمل لتحويل المواد الانشطارية أو حتى الأسلحة إلى الدول أو الجماعات الإرهابية. وقد تركزت جهود الاتحاد الأوروبي بشأن السلامة والأمن، والتخلص من البلوتونيوم وتوظيف العلماء والمهندسين النوويين، وكان في طليعة تلك الجهود برنامج المساعدة الفنية لرابطة الدول المستقلة (TACIS) فضلا عن المساعدات لدول الاتحاد السوفيتي السابق والتي كانت موضعا للعديد من التحركات المشتركة للدول الأعضاء. وتحت مظلة الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، تعهد الاتحاد الأوروبي بتخصيص مبلغ مليار يورو في الفترة من (2002-2012)، وقد تم تخصيص ما يقرب من نصف هذا المبلغ للسلامة النووية بشكل عام.[14]

(14) هادي زعرور , توازن الرعب , القوى العسكرية العالمية , أمريكا , روسيا , ايران , الكيان الصهيوني , حزب الله , كوريا الشمالية , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , الطبعة الثانية , 2017 , ص 39

المطلب الثالث: إطلاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة أسلحة الدمار الشامل عام 2003:

تعد استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة أسلحة الدمار الشامل إلى حد كبير وليدة هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة وتداعياتها، فعلى الرغم من أن أسلحة الدمار الشامل لم تستخدم في الهجمات، إلا أن حجم الدمار

الهائل سلط الضوء على احتمالات وجود صلة بين الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل.

وقد ربط المجلس الأوروبي في أكتوبر 2001 بين احتمال وجود صلة بين التهديد الإرهابي وجهود الاتحاد الأوروبي بشأن عدم الانتشار والسيطرة على صادرات الأسلحة، ما جعله يفتتح مسار التطور التدريجي لحقل تلك السياسة الجديدة على المستوى الأوروبي، عبر إطلاق مبادرة في ديسمبر 2001 تستهدف الاستجابة بصورة فعالة لقضايا عدم الانتشار ونزع السلاح والحد من التسلح في ظل التهديد الدولي للإرهاب. كما أعطي اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لاستراتيجية الأمن القومي الجديدة في سبتمبر 2002 واستراتيجية مكافحة أسلحة الدمار الشامل في ديسمبر من العام ذاته دفعة قوية للجهود الأوروبية في هذا المجال[15] وفي فبراير 2003، وبناء على مبادرة من السويد، وافق مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية (GAERC) رسمياً على إعادة النظر في سياسة الاتحاد الأوروبي لعدم الانتشار. وفي يونيو من العام ذاته، مهد المجلس الأوروبي في اجتماعه في سالونيك باليونان الطريق لحقبة جديدة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لعدم الانتشار، وأعقب ذلك اعتماد المجلس الأوروبي رسمياً في ديسمبر 2003 لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي حين لم تضمن هذه النصوص أي اختراقات سياسية أو مفاهيمية الكبرى، إلا أنها شكلت أول نهج منتظم وشامل للاتحاد الأوروبي للتصدي لمشكلة انتشار الأسلحة النووية. فضلاً عن اعتماد المجلس الأوروبي استراتيجية الأمن الأوروبية (ESS،) وتعد هذه الوثيقة هي الأولى من نوعها حيث وضع فيها كبار القادة السياسيين في الاتحاد الأوروبي تسلسلاً هرمياً للتهديدات المشتركة، حيث جاء انتشار أسلحة الدمار الشامل في المرتبة الثانية بعد الإرهاب.[16] وفيما عرفت استراتيجية الأمن الأوروبية، الانتشار النووي بأنه "يحتمل أن يكون أكبر تهديد لأمننا"، أكدت استراتيجية مكافحة أسلحة الدمار الشامل أن "انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها... تشكل تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين، وأن مواجهة تحدي الانتشار "يجب أن يكون عنصرا أساسيا في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي". في السياق نفسه، شددت استراتيجية مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل على ضرورة استغلال الاتحاد الأوروبي جميع ما يتاح له من أدوات لمنع وردع ووقف الانتشار النووي، حيثما كان ذلك ممكنا، والقضاء على البرامج النووية التي تسبب قلقا على الصعيد العالمي. أما عن أبرز النقاط التي تضمنتها الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة انتشار أسلحة

وقد ربط المجلس الأوروبي في أكتوبر 2001 بين احتمال وجود صلة بين التهديد الإرهابي وجهود الاتحاد الأوروبي بشأن عدم الانتشار والسيطرة على صادرات الأسلحة

(15) نفس المصدر السابق , ص 41

(16)EU strategy against proliferation of weapons of mass destruction ,the council ,the European union office , Brussels ,December 2003

عرفت استراتيجية الأمن الأوروبية، الانتشار النووي بأنه "يحتمل أن يكون أكبر تهديد لأمننا

الدمار الشامل، فتنمثل فيما يلي:[17]

(17) IBID

1. التشديد على النهج التعاوني المتعدد الأطراف لتعزيز التحقق والامتثال واتباع الأنظمة الدولية الموجودة بشأن مكافحة الانتشار النووي مثل معاهدة حظر الانتشار النووي لعام 1969.
2. استخدام الإكراه الاقتصادي أو العسكري للقضاء على تهديدات الانتشار وذلك فقط كخيار أخير، مع التأكيد على أن اللجوء الى التدابير القسرية يكون فقط بموجب الفصل السابع من الأمم المتحدة، وذلك في إشارة لاستبعاد التحركات المنفردة حيث أن الدور المركزي في تلك القضيا يجب أن يضطلع به مجلس الأمن الدولى.
3. التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للعمل من أجل إضفاء الطابع العالمي لنزع السلاح وقواعد عدم الانتشار.
4. مساعدة دول العالم الثالث في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات المتعددة الأطراف المنظمة لتلك القضايا.
5. التركيز على سياسة تعزيز الامتثال والإلتزام بالمعاهدات الدولية المنظمة لتلك المجالات، والسعى نحو إستحداث تحسينات في آليات التحقق القائمة وعند الضرورة المساعدة على تطوير تلك الآليات من خلال إجراءات إضافية.
6. تأكيد أن تعزيز وجود بيئة دولية وإقليمية مستقرة شرط هام وضروري لمكافحة انتشار أسلحة الـدمـار الشامل.

"التعددية الفعالة"، والتي تتسم بالعزم على تحقيق ومتابعة الأهداف الأمنية المشتركة في إطار المؤسسات متعددة الأطراف وبالتحديد

وأطلق الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة بالاتحاد الأوروبي آنذاك، خافيير سولانا على هذا النهج الأوروبي الجديد مسمى "التعددية الفعالة"، والتي تتسم بالعزم على تحقيق ومتابعة الأهـداف الأمنية المشتركة في إطار المؤسسات متعددة الأطـراف وبالتحديد، (الأمـم المتحدة والمنظمات الإقليمية) وسيادة القانون مع التأكيد على أن القوة العسكرية وحدها لا يمكنها التغلب على التحديات والتهديدات الأمنية الرئيسية. وأعد مجلس الاتحاد الأوروبي عام 2008 تقريراً حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، بعد خمس سنوات من إقرارها خلص فيه إلي الحاجة الملحة للعمل على مواضيع محددة، من ضمنها: دعم الاتحاد الأوروبي لتوجه متعدد الأطراف فيما يتعلق بدورة الوقود النووي، مكافحة تمويل الانتشار، اجـراءات خاصة بالأمان والأمن البيئي، احتواء انتشار أنظمة الايصال خاصة الصواريخ البالستية، ووجوب البدء في مفاوضات حول اتفاقية متعددة الأطراف تمنع إنتاج المواد القابلة للانشطار للاستخدام في الأسلحة النووية.

وقد عزز اعتماد استراتيجية مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل من نشاط الاتحاد الأوروبي في هذا المجال إلى حد كبير وهو ما يتضح في أكثر من مؤشر[18]:

- تزايد الوعي بأهمية قضايا الانتشار النووي بشكل كبير في أوساط الاتحاد الأوروبي، ما يتضح في تخصيص حوالي 25 % من ميزانية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة CFSP)) لأنشطة عدم الانتشار.
- اعتماد الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبـي منذ عام 2003 لأكثر من 20 إجـراء مشترك لدعم عمل المنظمات الدولية في مجال منع الانتشار النووي ونـزع السلاح، فعلي سبيل المثال يعد الاتحاد الأوروبـي أكبر المانحين لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ يسهم بأكثر من 20 مليون يـورو كدعم مالي للصندوق. وقد ساهم ذلك الدعم في توفير الحماية المادية للمرافق النووية، وحماية ومراقبة المصادر المشعّة، واتخاذ تدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية، والمساعدة التشريعية لغرض تنفيذ البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يعد الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية

- مساعدة الاتحاد الأوروبي العشرات من البلدان في أفريقيا والبلقان وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا لمنع الإرهاب النووي من خلال تعزيز الحماية والأمن ومراقبة المواد النووية والمشعة الأخرى ، ما جعله لاعباً عالمياً في مجال عدم الانتشار النووي على الأقل من الناحية الجغرافية.
- يعتبر الاتحاد الأوروبي معاهدة حظر الانتشار النووي لعام 1968 بمثابة "حجر الزاوية" لنظام حظر الانتشار النووي العالمي، لذلك فهو ينظر إلى مؤتمرات استعراض المعاهدة بأهمية شديدة، ويتبني نهج متعدد الأطراف من خلال توفير الدعم السياسي والمالي القوي لمجموعة واسعة من المنظمات الدولية كالوكالة الدولية للطاقة الذرية أو مجموعات مثل لجنة زنجر ومجموعة موردي المواد النووية أو معاهدات و قرارات دولية مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام 1996 و قرار مجلس الأمن 1540).

يعتبر الاتحاد الأوروبي معاهدة حظر الانتشار النووي لعام 1968 بمثابة "حجر الزاوية" لنظام حظر الانتشار النووي العالمي

- بالإضافة إلى التعددية، انتهج الاتحاد الأوروبي عدم الانتشار من خلال أدوات السياسة الخارجية التقليدية، فقد أشار الاتحاد الأوروبي إلى عدم الانتشار في حواراته مع العديد من المنظمات الإقليمية وتعاون في هذا الشأن مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) واجتماع آسيا-أوروبا (اسيم). وقدمت "يوراتوم" من خلال أداة التعاون للسلامة النووية نحو 524 مليون يورو بين عامي 2007 و 2013 إلى بلدان خارج الاتحاد الأوروبي لتحسين

(18) الموقع الرسمي لقانون الاتحاد الأوروبي https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=LEGISSUM%3Al33234

السلامة النووية، والحماية الإشعاعية، وضوابط السلامة الفعالة.[19] فضلا عما سبق، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في 13 ديسمبر ٢٠١٠ مبادئ توجيهية جديدة لعمل الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بهدف إبراز أهمية تدابير عدم الانتشار داخل الاتحاد الأوروبي عبر تحويل هذه المسألة الأمنية الأساسية إلى أولوية شاملة لعدة قطاعات بالنسبة لسياسات الدول الأعضاء في هذا المجال، فضلا عن تحديد أفضل الممارسات المتبعة وتعميم هذه الممارسات على الدول الأعضاء.. ويبقي هذا التعاون ربما أقل طموحا ومؤسسية، ولكنه مع ذلك يستند إلى التزامات سياسية رفيعة المستوى، وحتى لو كانت هذه الشراكات ليست كلها نفس القدر من الأهمية لمنع انتشار الأسلحة النووية بالنسبة للاتحاد الأوروبي ، إلا أنها تشكل أداة مفيدة في خدمة استراتيجية أكثر فعالية.

(19) هادي زعرور , توازن الرعب , مصدر سبق ذكرة , ص 44

اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي في 13 ديسمبر 2010 مبادئ توجيهية جديدة لعمل الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل

المطلب الرابع: السياسة لمكافحة الانتشار النووي والبرنامج النووي الإيراني

شكل اعتماد (المبادئ الأساسية بشأن استخدام الإجراءات التقييدية) العقوبات في عام 2004 أول وثيقة محددة بشأن سياسة عقوبات الاتحاد الأوروبي. وتتمحور هذه المبادئ حول ثلاثة موضوعات عامة، وهي[20]:

- احترام القانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.
- الوحدة العضوية لأراضي الاتحاد الأوروبي، وتشجيع السلام والتعاون الدولي.
- تعزيز قيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وكانت هذه الموضوعات الثلاثة ترسخت أيضا في استراتيجية الأمن الأوروبية لعام 2003، كمبادئ توجيهية لسياسة الأمن والدفاع الأوروبية.

(20) Treaty on European union , official publication of the European communities , Brussels – Luxemburg , 1992 p 123

وتؤكد وثيقة "المبادئ الأساسية" أن الطرف الرئيسي المخول فرض العقوبات هو الأمم المتحدة، مشيرة لحق الاتحاد الأوروبي أيضا في استخدام تلك الآلية، مع تفضيل أن يجري ذلك في إطار تأييد دولي واسع.[21] وتشير الى أن فرض العقوبات الأوروبية، يجب أن يكون جزءا من سياسة أكثر شمولية تشمل حواراً سياسياً وحوافز وشروط، فالعقوبات تبقي خيار أخيرا. وتضمنت الوثيقة أمثلة للمجالات التي قد يستخدم فيها الاتحاد الأوروبي العقوبات ومنها: دعم جهود مكافحة الإرهاب، مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكذلك استخدامها كإجراء تقييدي لتعزيز احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون والحكم الرشيد. ومن الملفت للنظر أن هذه هي المجالات التي تمثل أيضا التهديدات الرئيسية للدول الأعضاء في الاستراتيجية الأمنية

(21)EU strategy against proliferation of weapons of mass destruction , OPCIT ,

وتؤكد وثيقة "المبادئ الأساسية" أن الطرف الرئيسي المخول فرض العقوبات هو الأمم المتحدة

الأوروبية، فضلا عن النزاعات الإقليمية والأعمال الإجرامية. إضافة إلى ذلك، لم تهتم الوثيقة فقط بأهداف العقوبات بل أيضا فصلت معلومات أكثر احكاماً عن نوع العقوبات التي يمكن أن يستخدمها الاتحاد الأوروبي، موضحة أنها يجب أنْ تكون عقوبات موجهة (أي تستهدف قطاع بعينه) بدلا من العقوبات الاقتصادية الشاملة، وقدمت ثلاثة أمثلة في هذا الصدد وهي حظر الأسلحة وحظر تأشيرات الدخول أو السفر وتجميد الأرصدة. وجاءت جهود الاتحاد الأوروبي بشأن مسائل عدم الانتشار متوازية مع تصاعد دور مجلس الأمن الدولي في هذا المجال، إذ أضحت قضية عدم الانتشار ظاهرة دولية واسعة النطاق، ففي عام 2006، فرضت الأمم المتحدة عقوبات على كل من كوريا الشمالية وإيران للمرة الأولى. وباتت لقضية عدم الانتشار مكانة ثابتة في جدول أعمال مجلس الأمن، فخلال 3 سنوات وتحديدا الفترة من 2006 إلي 2009 كانت نظم الجزاءات الجديدة الوحيدة التي وافق عليها المجلس تلك التي تهدف إلى تحقيق أهداف عدم الانتشار أو مكافحة الإرهاب. بشكل عام، هناك تحديين رئيسيين يواجهان نظام عدم الانتشار النووي، أولهما أنه يمكن لأي دولة تطوير قدرات نووية رغم كونها جزءاً من معاهدة حظر الانتشار النووي، ويكون بإمكانها حينها إما أن تنسحب من المعاهدة أو تبقي مع الحفاظ على قدرتها الكامنة لوضع اللمسات الأخيرة علي نحو سريع لبرنامجها للأسلحة النووية كجزء من استراتيجية دعم قوتها أو كحماية ضد التهديدات المستقبلية، وهو المسار الذي تعتقد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن كلا من كوريا الشمالية وإيران قد اتبعته. أما عن التحدي الثاني، فيتمثل في الفاعلين من دون الدولة، مثل الجماعات الإرهابية، التي يمكن أن تسعى للحصول على المواد النووية، وهو تحدي خطير للغاية نظرا لكون الجماعات الإرهابية أكثر ميلا لاستخدام هذه الأسلحة عن الدول.[22] وبعبارة آخرى، لا يزال الاتحاد الأوروبي بعيدا عن كونه ممثلاً وحدوياً في مجال عدم الانتشار النووي، فرغم اطلاقه لاستراتيجيته لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل 2003، إلا أنه لم يزل بحاجة أولا إلى تحقيق إجماع داخلي بين الدول الأعضاء بشأن أي حالة من حالات الانتشار النووي، قبل أن يتخذ زمام المبادرة فيها، لذا تركز معظم الأنشطة بشكل كبير على عدم الانتشار، بدلا من نزع السلاح. ورجح بعض من الباحثين تجاهل مسألة نزع السلاح النووي داخل الاتحاد الأوروبي لتجنب المواجهات مع بريطانيا وفرنسا بوصفهما الدولتان الوحيدتان اللتان تملكان أسلحة نووية بين الدول الأعضاء في المنظمة، وأيضا للسماح بتمرير

لم تهتم الوثيقة فقط بأهداف العقوبات بل أيضا فصلت معلومات أكثر احكاماً عن نوع العقوبات التي يمكن أن يستخدمها الاتحاد الأوروبي

لا يزال الاتحاد الأوروبي بعيدا عن كونه ممثلاً وحدوياً في مجال عدم الانتشار النووي، فرغم اطلاقه لاستراتيجيته لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل 2003

(22) سعد حقي توفيق , الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة , مصد سبق ذكره , ص 277

هادئ لأجندة الاتحاد والمضي قدما في جهوده للتصدي لتلك القضية الخطيرة. ومع استمرار تهميش مسألة نزع السلاح ، لا تزال سياسة الاتحاد الأوروبي لعدم الانتشار "انتقائية"، وهذا يؤكد عدم العدالة في تنفيذ ما كان من المفترض أن يكون صفقة عادلة وينال من مصداقية تلك السياسة. وعلاوة على ذلك، أدى التوسع الكبير للاتحاد الأوروبي في السنوات الـ 10 الماضية الى أن أصبح بين صفوفه عدد كبير من أعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) المضيفين لأسلحته النووية.

وان ابرز القضايا الدولية التي عبرت عن دور الاتحاد الأوروبي في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل هو البرنامج النووي الإيراني الذي يعد التطبيق الفعلي لدور الاتحاد الأوروبي

ففي عام 2003 كان الاتحاد الأوروبـي يضم 11 عضوا في حلف الناتو و دولتان تملكان أسلحة نووية و4 مضيفة لأسلحة النووية للحلف، أما في عام 2014 أصبح لدى الاتحاد 22 دولة أعضاء في الناتو، وبالتالي هم تحت مظلته النووية، ما يدفع لاستبعاد تحقق دفعة لأي جهد وتنسيق مشترك لنزع السلاح داخـل الاتحاد الأوروبـي من غير المرجح.

من ناحية أخرى، تأثر دور الاتحاد الأوروبـي في قضايا الحد من التسلح بالتقسيم المستقبلي للعمل في هذا المجال مع حلف "الناتو"، وذلك في ضوء العلاقة التنافسية بين المنظمتين بشأن القضايا الخارجية والدفاع. ونظرا لاهتمام البعض داخل حلف الناتو بمنحه دورا أقوى في قضايا منع ومكافحة الانتشار النووي، فقد فرضت تلك الرغبة علي الاتحاد الأوروبي حتمية اعادة تأكيد دوره في تلك القضية. ولاشك أن انضمام فرنسا إلى البنية العسكرية المتكاملة لحلف الناتو عام 2009 ، أعطي دفعة جديدة لإعادة تنظيم تلك العلاقة بين المنظمتين. ويتضح مما سبق، أنه لم يتم توجيه جهود الاتحاد الأوروبي لعدم الانتشار عبر استراتيجية طويلة المدى، ولكن وضع الاتحاد لنفسه أهدافاً متوسطة المدى تمثل "طريقا وسطاً " ما بين الحفاظ على الوضع النووي الراهن ومقترحات بعيدة المدى لدول راغبة في نزع السلاح.

وان ابرز القضايا الدولية التي عبرت عن دور الاتحاد الأوروبي في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل هو البرنامج النووي الإيراني الذي يعد التطبيق الفعلي لدور الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي مؤثر حيث بحسب وجهة النظر الأوروبية، الاتفاق النووي ذو أهمية فائقة باعتباره يرمي إلى وضع حلول لإحدى أخطر وأطول أزمات الانتشار النووي في الشرق الأوسط، والحيلولة دون تسابُق دول إقليمية على التسلُّح النووي ففي حال تطبيق القيود الفيزيائية وأحكام التطبيق المنصوص عليها في الاتفاق، تهدف الدول الأوروبية إلى ترحيل احتمالية تطوير قنبلة نووية إيرانية لفترة من الزمن، من خلال إعاقة إنتاجها لمواد قابلة للانشطار في مرافقها النووية المعلن عنها وللاتحاد الأوروبي مصالح بيِّنة يمكن سردها في أربعة سياقات أساسية تشمل:[23]

أوّلًا: ضمان الاستقرار في منطقة الخليج العربي، التي تُعَدّ ذات أهمِّية قصوى لإمدادات الطاقة العالمية وتأرجُح أسعارها.

(23) سليمان حسين الوادعي , الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع ايران , مصدر سبق ذكرة , ص 8

ثانيًا : وضع حل نهائي للصراعات الإقليمية بُغية تأمين الحماية لأوروبا ضدّ معضلات الهجرة إلى البلدان الأوروبية، على غِرار ما حدث نتيجة الأزمة السورية، فضلاً عن موجات الإرهاب التي طالت عددًا من مدن القارة

ثالثًا : تنويع مصادر الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي، وتخفيض اعتمادها الكبير على روسيا.

رابعًا : تعزيز صادراتها خصوصًا البضائع لصناعية بتوسيع نطاق الشراكة الاقتصادية مع إيران، كونها تمثِّل فرصة ذهبية أمام الشركات الأوروبية، في ظلّ اقتناص الشركات الأمريكية لمعظم الفرص الاستثمارية في منطقة الشرق الأوسط.

شكل رقم (1)

التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وايران

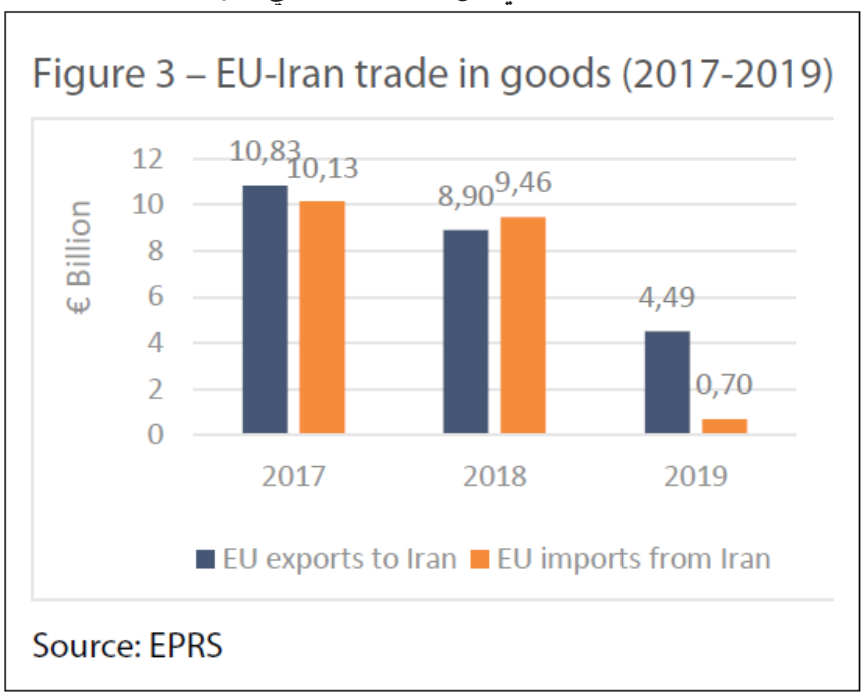

EU-Iran: The way forward

Can the JCPOA survive the Trump presidency? , European parlia-
, ment

European Parliamentary Research Service, 2020 ,p6

الشكل السابق يوضح مستوى التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وايران وهو أمر يدل على مدى أهمية استقرار العلاقات ورفع العقوبات للطرفين

وما يسترعي الانتباه أنّ البرنامج النووي الإيراني، والذي يشكِّل خطرًا نوعيًّا على الأراضي الأوروبية لم يُضمَّن في الاتفاق النووي، والعلّة تكمُن في اعتبارات أوروبية وأخرى متعلِّقة بسياسة إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما والتي

ارتأت في عملية التكامل ما بين الاقتصاد الإيراني ونظيره الغربي والعالمي أنْيكون عاملاً مؤثِّرًا لخلق سياسيات وسلوكاً أكثر اعتادلاً ً للحكومة الإيرانية ما يفضي إلى تداخُل المصالح الغربية والإيرانية وتوافقها وباستقصاء تاريخي للرغبة الأوروبية في الانفتاح تجاه إيران سياسيًّا واقتصاديًّا، نجد أنّ واحِدًا من أبرز دوافع الاتحاد الأوروبي يتجلَّى في جُنوحه للعب دور محوري على مسرح العلاقات الدولية، ومزاحمة الهيمنة ألأمريكية المتصاعدة من بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي؛ ما يؤكِّد إصرار الاتحاد على عدم ترك الولايات المتحدة تنفرد في معالجة مشكلات المنطقة والاستئثار بمعظم فرصها الاستثمارية على النطاق الاقتصادي، شركات خدمات مالية أوروبية عديدة رحَّبت بالاتفاق النووي، معتبرةً إيّاه أهمّ ثروة اقتصادية مربحة للقارة الأوروبية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. الوزير الألماني للشؤون الاقتصادية والطاقة آنذاك، زيغمار غابرييل، حطّ الرحال في 14 يوليو 2015 م بعد الإعلان عن الاتفاق مباشرة، في إيران مصطحبًا [24]

من أبرز دوافع الاتحاد الأوروبي يتجلَّى في جُنوحه للعب دورٍ محوري على مسرح العلاقات الدولية

معه وفدا كبيرًا من رجال الأعمال ومنسوبي القطاعات التجارية، بُغية عقد الصفقات والتوقيع على عقود الاستثمار مع الطرف الإيراني. ووزير الخارجية الفرنسي لورنت فابيوس، بعد أسبوعين من توقيع الاتفاق، زار طهران للغرض ذاته، كما أرسلت إيطاليا وفدًا مكوَّنًا من

300 رجل أعمال إلى طهران في بداية شهر اب 2015 في ظاهر الأمر استئنافُ الصلات السياسية والاقتصادية مع إيران، تمّ تسويغه ضمن سياق السياسات العامّة في ألمانيا خاصّةً، وبالقارة الأوروبية على وجه العموم، كجزءٍ من سياسة التغيير عبر التبادل التجاري والعلاقات الودِّية (CTTR) وهو ما منح هذا الاستئناف مناعةً ضدّ أيّ تقييم موضوعي [25]

في يوليو 2015 ، وقعت إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث / الاتحاد الأوروبي + 3 (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة (المملكة المتحدة) والاتحاد الأوروبي فضلاً عن الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية) على خطة العمل الشاملة المشتركة ، وهي اتفاقية تاريخية لضمان الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي. مقابل إنهاء الإجراءات التقييدية ضد إيران. بعد شهادة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران امتثلت لالتزاماتها بتفكيك الأسلحة النووية ، بدأ تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة في 16 يناير 2016. في ذلك اليوم ، المعروف بيوم التنفيذ ، جميع عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المتعلقة بالطاقة النووية عن إيران. ومع ذلك ، فإن الرئيس ترامب ، الذي تولى منصبه في كانون الثاني (يناير) 2017 ، وصف باستمرار خطة العمل الشاملة المشتركة بأنها «صفقة مروعة». في 8 مايو 2018 ، أعلن الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاق النووي مع إيران وستعيد (فرض) العقوبات. تمنع

(24) Fiedler Radoslaw , Iran and the European union after the nuclear deal , working papers , Alexandru loan cuza University, Poland , 2018 , p 294

(25) محمد مطاوع , السياسات الامـريـكـيـة – الأوروبـيـــة تجاه الاتفاق النووي الإيراني الادراكات والتفسيرات , مجلة دراسات , المجلد الحادي والعشرون , العدد الرابع , القاهرة /مصر , 2020 , ص ص 150 - 153

العقوبات الأمريكية الشركات الأمريكية من ممارسة الأعمال التجارية في إيران ، وتمنع الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إيران من الوصول إلى النظام المصرفي والمالي الأمريكي بالكامل[26].

(26) نفس المصدر السابق

شكل رقم (2)

الخطة الاستراتيجية للتعامل مع البرنامج النووي الايراني

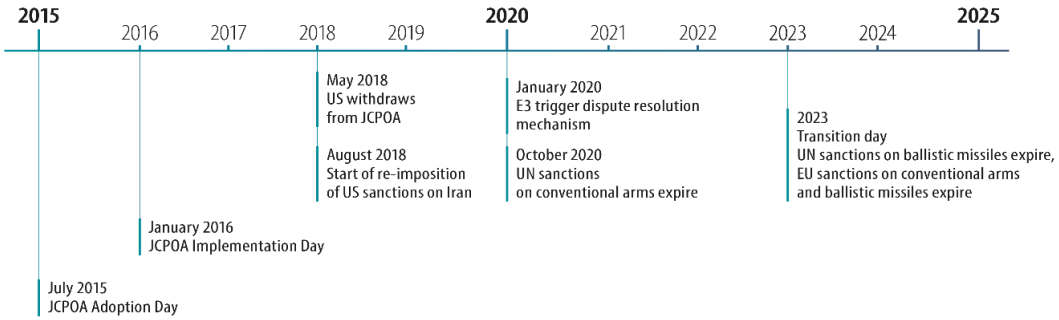

EU-Iran: The way forward

Can the JCPOA survive the Trump presidency? , European parlia- , ment

European Parliamentary Research Service, 2020 , p 4

يوضح المخطط خطة العمل الشاملة المشتركة التي وضعها الاتحاد الأوروبي للعمل على وصول لحل بخصوص البرنامج النووي الإيراني حيث في يوليو 2015 ، وقعت إيران ومجموعة E3 / EU + 3 (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة (المملكة المتحدة) والاتحاد الأوروبـي فضلاً عن الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية) على خطة العمل الشاملة المشتركة ، وهي اتفاقية تاريخية لضمان الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي. مقابل إنهاء الإجراءات التقييدية ضد إيران. بعد شهادة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران امتثلت لالتزاماتها بتفكيك الأسلحة النووية ، بدأ تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة في 16 يناير 2016. في ذلك اليوم ، المعروف بيوم التنفيذ ، جميع عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المتعلقة بالطاقة النووية عن إيران. ومع ذلك ، فإن الرئيس ترامب ، الذي تولى منصبه في كانون الثاني (يناير) 2017 ، وصف باستمرار خطة العمل الشاملة المشتركة بأنها «صفقة مروعة». في 8 مايو 2018 ، أعلن الرئيس ترامب أن الولايات المتحدة ستنسحب .

من الاتفاق النووي مع إيران وستعيد (فرض) العقوبات. تمنع العقوبات الأمريكية الشركات الأمريكية من ممارسة الأعمال التجارية في إيران ، وتمنع الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إيران من الوصول إلى النظام المصرفي والمالي الأمريكي

بالكامل.[27]

الخاتمة:

ومن خلال ماتقدم يتبين لنا أنَّ انتشار أسلحة الدمار الشامل تمثل تحدياً بالنسبة للقوى الدولية الفاعلة والتي هي حائزة على السلاح النووي وحاولت قدر المستطاع بذل جهود حثيثه للحد من هذا الانتشار لكنها لم تكن بالمستوى المطلوب الذي من الممكن أنْ يحد من هذا الانتشار أما ازمة ملف ايران النووي والذي يمكن أن يؤدي الى حرب فايران تصر على سلمية برنامجها النووي لكن المعلومات الاستخباراتية تشير الى أن ايران قادرة على صنع قنبلة نووية وان ايران تحاول شراء الوقت مع العلم انّ الأمور قد تبدو انها اتجهت نحو الهدوء غير أن اندلاعها وتفجرها لايزالان قائمين والخدع السياسية ليست جديدة او حديثة العهد كما يبدو ان الجميع يستعد وهذه الازمة تبقى هادئة عسكريا على الأقل ولكنها احدى الازمات العالمية التي تهدد باشعال حرب إقليمية او حربا عالميا اذما تفاقمت الظروف لايزال يتعين على الأوروبيين وإدارة

أنَّ انتشار أسلحة الدمار الشامل تمثل تحدياً بالنسبة للقوى الدولية الفاعلة والتي هي حائزة على السلاح النووي وحاولت قدر المستطاع بذل جهود حثيثه للحد من هذا الانتشار

بايدن المساومة حول كيفية التوصل إلى صفقة أخرى مع إيران تتضمن المصالح الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بإيران ثلاثة أهداف مترابطة:

أولاً: دعم النظام الدولي لعدم الانتشار ومنع إيران، أو أي دولة أخرى في هذا الشأن، من تطوير سلاح نووي.

ثانياً: لتجنب حرب شاملة بين الدول تشمل إيران والمخاطرة بمزيد من عدم الاستقرار الإقليمي.

ثالثاً: إظهار قدرة الاتحاد الأوروبي على العمل على الساحة الدولية؛ حيث حقق الاتحاد الأوروبي جميع هذه الأهداف الثلاثة من خلال خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، وتشبث صانعو السياسة الأوروبيون بالاتفاق منذ ذلك الحين.

(27) Can the JCPOA survive the Trump presidency? , European parliament, European Parliamentary Research Service, 2020 ,p4 EU-Iran: The way forward

قائمة المصادر:-

1-اللجنة الدولية للصليب الأحمر , 24 / 4 / 2018
https://www.icrc.org/ar/document/2017-treaty-prohibition-nuclear-weapons
2- الوكالة الدولية للطاقة الذرية
https://www.iaea.org/ar/almawadie/mueahadat-edm-alaintishar
3- الموقع الرسمي لقانون الاتحاد الأوروبي
https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=LEGISSUM%3Al33234
4- بول ويلكينسن , العلاقات الدولية /مقدمة قصيرة جدا , كلمات عربية للترجمة والنشر , ترجمة لبنى عماد تركي , مصر , 2013
5- جامعة منيسوتا , مكتبة حقوق الانسان , معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية 2021/6/13
http://hrlibrary.umn.edu/arabic/TNPNW.html

6-ديفد فيشر , الضمانات النووية الخطوة الأولى , مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية 49/1 , أيلول 2007

7- سعد حقي توفيق , الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة , دار زهران للنشر والتوزيع , عمان – الأردن , 2008

8- سعد حقي توفيق , مبادئ العلاقات الدولية , الطبعة الرابعة , المكتبة القانونية للنشر والتوزيع , بغداد , العراق , 2009

9- سليمان حسين الوادعي , الأطراف الأوروبية والاتفاق والاتفاق النووي مع ايران : تراجع الأهمية واحتمالات المستقبل , المعهد الدولي للدراسات , الرياض , 2020 ,

10- صادق النابلسي , زياد ناصر الدين , الاقتصاد المقاوم ايران من صناعة الاباريق الى تقنية النانو , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر , بيروت / لبنان , 2020

11- محمد مطاوع , السياسات الامريكية – الأوروبية تجاه الاتفاق النووي الإيراني الادراكات والتفسيرات , مجلة دراسات , المجلد الحادي والعشرون , العدد الرابع , القاهرة /مصر ,

12- مارك فينو , الوحدة الدولية التابعة لهية الإذاعة والتلفزيون السويسرية 2021/6/12

13- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية , سلسة وقائع التابعة للأمم المتحدة , نيويورك , 1985 , المادة الثالثة

14- هادي زعرور , توازن الرعب , القوى العسكرية العالمية , أمريكا , روسيا , ايران , الكيان الصهيوني , حزب الله , كوريا الشمالية , شركة المطبوعات للتوزيع والنشر الطبعة الثانية , 2017

15-Fiedler Radoslaw , Iran and the European union after the nuclear deal , working papers , Alexandru loan cuza University, Poland , 2018

16- Can the JCPOA survive the Trump presidency? , European parliament , European Parliamentary Research Service, 2020 ,p4 EU-Iran: The way forward

17- EU strategy against proliferation of weapons of mass destruction ,the council ,the European union office , Brussels ,December 2003

18-Treaty on European union , official publication of the European communities , Brussels – Luxemburg , 1992

19- https//www.wikipidea.org/nuclear weapon